

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنافسة

هل تقوم إحدى الشركات الكبيرة بمنع الشركات الصغيرة من الوصول إلى أحد الأسواق بطريقة تضر بالشركات الصغيرة أو المجتمعات أو المستهلكين القريبين منك؟ هل تطلب من الشركات في قطاع ما التعاون لتنفيذ ممارسات أكثر مسؤولية، ولكنها تخبرك بأنها لا تستطيع التعاون دون انتهاك قوانين مكافحة التواطؤ؟ قد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النضال من أجل ضمان وجود ممارسات تتعلق بالمنافسة تكون أكثر عدالة وفعالية.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المنافسة

تنص المبادئ التوجيهية على أنه يتعين على الشركات أن تتبع قوانين المنافسة في جميع الولايات القضائية التي تعمل فيها، ولا ينبغي للشركات أن تنخرط في ممارسات مناهضة للمنافسة مثل تحديد الأسعار أو تقسيم السوق. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي:

- اتباع قوانين ولوائح المنافسة في جميع الولايات القضائية ذات الصلة والتي قد يكون لسلوكها فيها عواقب تضر بالمنافسة.
- عدم استخدام قانون المنافسة كذريعة غير مبررة لعدم المشاركة مع أقرانها في مبادرات تركز على السلوك التجاري المسؤول.
- الامتثال لسياسات التوظيف والعمالة، بما في ذلك عند التخطيط لعمليات دمج الشركات والاستحواذ عليها، لتجنب التواطؤ بين أصحاب العمل بشأن الرواتب (تحديد الأجور) وممارسات التوظيف (مثل اتفاقيات توقعها الشركات فيما بينها وتقضي بعدم قيامها بتوظيف موظفي بعضها البعض وعدم التنفس فيما بينها على تقديم أجور أعلى).
- التعاون مع سلطات التحقيق في المنافسة من خلال الاستجابة السريعة والشاملة لطلبات تقديم المعلومات واتباع القوانين والإجراءات الوقائية المعمول بها.

تلميح

لا تدعو المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشركات إلى بذل العناية الواجبة على وجه التحديد فيما يتعلق بالآثار الضارة المتعلقة بالممارسات المناهضة للمنافسة. ولكن لا يزال بوسع المجتمع المدني أن يدعو الشركات إلى معالجة مثل هذه الأضرار من خلال عمليات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والبيئة. ويتعين على المجتمع المدني أيضاً أن يحث على مواءمة الشركات مع أفضل الممارسات المستجدة الأخرى في مجال سياسة المنافسة المسؤولة. وبوسع المجتمع المدني أن يراقب الشركات لضمان تحقيقها للتوازن الصحيح: التعاون من أجل تحقيق أهداف السلوك التجاري المسؤول حيثما كان ذلك مناسباً، ولكن مع عدم إساءة استخدام الاستدامة كذريعة للانخراط في ممارسات مناهضة للمنافسة ("الاحتكار الأخضر").

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب. يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: (1) الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو (2) الشركات متعددة الجنسيات التي تنفذ عملياتها في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الوثيق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!